خبراء المال والاقتصاد والأعمال

يناقشون آثار القرارات الاقتصادية الجديدة

تخفيض الجمارك قضى على البيروقراطية

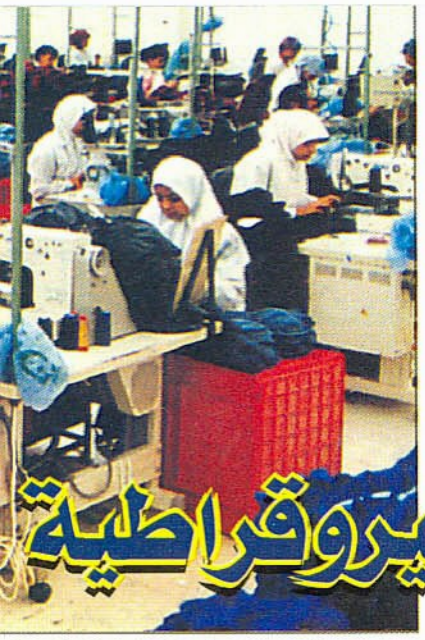

● أجمع الخبراء على أن تخفيض بنو

● علاء الدين مصطفى ● ضياء عبدالحميد

هل تنخفض الأسعار ؟!

هذا هو السؤال الذى يتردد على ألسنة الجميع بعد القرارات الاقتصادية الأخيرة.. فماهى الآثار المتوقعة للتعريفة الجمركية الجديدة، وما انطوت عليه من تخفيض للرسوم وتعديل للتشوهات؟.. وهل ينعكس ذلك فى صورة انخفاض لأسعار السلع وتوافرها فى الأسواق؟.. وما تأثير ذلك على الاستثمار المحلى خاصة وأن هدف التعريفة الجديدة هو تحفيز النشاط الاقتصادى، وزيادة معدلات النمو، والخروج من حالة الركود التى يعانى منها الاقتصاد المصرى ؟

استطلعت «آخر ساعة» آراء خبراء المال والاقتصاد وقطاع الأعمال، وطرحت عليهم هذه التساؤلات من خلال هذا التقرير !!

● يقول الدكتور **سلطان أبوعلى وزير الاقتصاد الأسبق حول الآثار المحتملة للتعريفة الجمركية الجديدة: إن هذه الآثار تمتد إلى المستهلكين والدولة والمنتجين.. مع الأخذ فى الاعتبار أنها تأتى فى إطار التزامات مصر مع منظمة التجارة العالمية، واتفاقية الجات..**

وإذا تناولنا المستهلك، فإن التخفيض الذى جاء فى بنود التعريفة الجمركية الجديدة. المفترض أنه يأتى فى صالح المستهلك، مالم تفرض رسوم أو ضرائب أخرى.. ونرجو ألا يكون هناك التفاف حول ذلك.. وفى التخفيض للرسوم تخفيف للأعباء عن المستهلكين..

وبالنسبة لإيرادات الدولة من الرسوم الجمركية، فهذا يتوقف على عدة أمور.. وعلى قطاعات الاقتصاد المصرى، من زراعة وصناعة وخدمات وغيرها.. أولاً: هناك زيادة فى الحماية لقطاعات عديدة، واستمرت هذه الحماية لسنوات طويلة.. وربما يكون هذا أحد الأسباب التى تجعل القطاعات الاقتصادية لا تعنى بالإنتاجية، وكفاءة الإنتاج.. وزيادة تنافسية الاقتصاد.. مثل صناعة الغزل والنسيج، والتى لا تستطيع أن تنافس مع الصين مثلا.. فالحماية الزائدة لفترات طويلة، لا تدفع المنتجين إلى تحسين الإنتاج.. وتخفيض تكاليف الإنتاج.. وزيادة تنافسية الصناعة المصرية وقد حان الوقت لذلك..

وفكرة الحماية للصناعة الناشئة.. المفروض أن نحميها لفترة وجيزة وبمعدلات هل الواردات تزيد أم لا.. فإذا كان هناك زيادة فى حجم الواردات.. فمعنى ذلك تحقق زيادة فى الإيرادات العامة.. لكن فى المقابل يزيد الطلب على الدولار، ويمثل ضغطا على العملات الأجنبية، ويهدد استقرار الجنيه المصرى.. أما إذا لم تتحقق زيادة فى الواردات.. ففى هذه الحالة تنخفض الحصيلة من الرسوم الجمركية..

والبنود التى خفض عليها الرسوم الجمركية تقدر بحوالى ٣ مليارات جنيه - وفق ما أعلنه المسئولون - وهذا يعتبر مبلغا ممكن تعويضه فى ظل مجموع إيرادات يبلغ ٨٠ مليار جنيه..

وبالنسبة للجانب الأخير وهو القطاعات الإنتاجية والأثر لتخفيض التعريفة الجمركية معقولة.. وإذا لم تستطع هذه الصناعة أن تتطور، فهى صناعة عرجاء تخرج من مجال الإنتاج.. ونركز على صناعات أخرى أكثر تنافسية، وكفاءة وقدرة على التطوير.. وهذا فى صالح الاقتصاد القومى..

وتناول الدكتور سلطان أبوعلى الآثار المتوقعة للتعريفة الجديدة على الاقتصاد القومى.. فهناك آثار فى الأجل القصير.. تظهر بالنسبة للأنشطة الاقتصادية.. فهناك أنشطة لن تتأثر إطلاقاً لأنها لا تتمتع بالحماية.. وفى المقابل تتأثر الأنشطة المحمية بشكل كبير، مثل صناعة تجميع السيارات.. فأصحاب هذه الصناعات حققوا أرباحا.. وبعد تخفيض الرسوم على السيارات الواردة من الخارج.. هل يتمكن أصحاب هذه الصناعات من تخفيض أرباحهم.. أو تخرج هذه الصناعات من مجال الإنتاج ؟

وبالنسبة للصناعات المغذية، بدأت تأخذ نشاطا كبيرا فى مصر.. والمفروض مع تخفيض المكونات أن يزيد إنتاجها وصادراتها تتكامل مع الصناعة العالمية وبذلك لا تتأثر..

هناك صناعات إذا لم يكن لدينا فيها أى ميزة تنافسية بعد طول فترة الحماية لها نخرجها من المجال.. وننتقل إلى صناعات لنا فيها ميزة تنافسية..

وبالنسبة لتأثير التعريفة الجمركية الجديدة على الاقتصاد القومى فى الأجل الطويل المطلوب أن نعيد هيكلة الاقتصاد وللتكامل مع الاقتصاد العالمى بحيث نركز على الصناعات والأنشطة التى لنا فيها ميزة تنافسية.. ونستفيد من خبرة السوق الكبير، فى إطار تحرير التجارة.. ولابد أن نعنى برفع الكفاءة الإنتاجية والإدارة. كما يقنع أصحاب رأس المال بأرباح معقولة..

توقيت مناسب

● **الدكتور أحمد جلال المدير التنفيذى للمركز المصرى للدراسات الاقتصادية يصف قرار تعديل التعريفة الجمركية بالإضافة إلى**

التعريفة الجديدة تتضمن تخفيضات شاملة لصالح المستهلك

أكد الدكتور يوسف بطرس غالى وزير المالية أن التعريفة الجمركية الجديدة التى أصبحت سارية المفعول بعد أن وقع عليها السيد رئيس الجمهورية لتحقيق هدف مزدوج الأول، الأخذ صراحة بالبعد الاجتماعى الذى يمثل العنصر الأساسى للسياسة الاقتصادية المصرية، خصوصا الضغوط السعرية، **والعنصر الثانى،** تحقيق الكفاءة الاقتصادية مما يتيح توفير مناخ اقتصادى وتشريعى يحيط بالمنشآت الاقتصادية ويدفعها للأداء بكفاءة.

وقال أن التعريفة الجمركية الجديدة راعت علاج التشوهات الجمركية، والعمل على تخفيض الرسوم على مستلزمات الصناعة كالخامات والمستلزمات المستوردة، بما يتيح تحقيق حماية معتدلة للصناعة المصرية، ومعاونتها على الإعداد وللتعامل مع المتغيرات الجديدة.

● وقد تم تخفيض المتوسط العام للتعريفة الجمركية ليصبح ٩٪، وخفض عدد فئات التعريفة من (٢٧) فئة جمركية إلى (٦) فئات فقط، وذلك لتبسيط هيكل الضريبة الجمركية ولتحقيق المزيد من الشفافية والحد من المنازعات التى تنتج عن كثرة فئات التعريفة الجمركية.. وتفادى حالات الاجتهاد الشخصى فى تحديد التعريفة المطبقة من جانب بعض العاملين بالجمارك.

وقال وزير المالية إن هذا التعديل فى التعريفة الجمركية لن يكون الوحيد، ولكن هناك تعديلات قادمة فى شهر أغسطس من العام القادم.. مشيرا إلى أن مصر لديها فائض فى الميزان الجارى يبلغ حوالى ٣,٦ مليار دولار.. ومعظم التخفيضات ستكون من شأنها زيادة الطلب على الدولار.. وهذا الفائض فى الميزان التجارى يمكن أن يواجه الطلب المتوقع على الدولار.. كما أنه من المتوقع مع هذا التخفيض أن تنهض الصناعة الوطنية لتكون قادرة على المنافسة فى الداخل والخارج. وقال أن التقديرات تشير إلى أنه متوقع انخفاض فى حصيلة الخزانة العامة بعد تطبيق التعريفة الجديدة بنحو ٣ مليارات جنيه.. إلا أنه مع زيادة النشاط الاقتصادى.. يتم تعويض ذلك خلال ١٨ شهرا.

● د. يوسف بطرس غالى

ويؤدى لانخفاض الأسعار

يفة الجمركية على الخامات ومستلزمات الإنتاج ينهض بالصناعة والتصدير

قرار تحرير سعر الصرف.. أنهما من أهم القرارات التى اتخذتها الحكومة خلال السنوات الخمس الأخيرة.. ومعظم الاقتصاديين يرون أن أفضل وقت لتحرير التجارة الخارجية، هو الوقت الذى يحدث فيه تحرير سعر الصرف..

بمعنى أن تحرير التجارة الخارجية وتحرير سعر الصرف يتم في وقت واحد وبشكل متزامن.. ونحن تأخرنا بعض الوقت.. وحين نحرر سعر الصرف. كما حدث فى آخر يناير ٢٠٠٣ تنخفض قيمة العملة.. وتزيد فرص التصدير.. وتنكمش الواردات نتيجة ارتفاع التكلفة.. وبالتالى يتحسن موقف الميزان التجارى وميزان المدفوعات.. والوقت مناسب حالياً لتحرير التجارة الخارجية نتيجة لانخفاض واستقرار سعر الصرف ومرونته. كما أن الدول التى تنمو بمعدل اقتصادى مرتفع لا تستطيع أن تنمو فى ظل انغلاق السوق..

وكل قرار اقتصادى له بعض الميزات، وقد يكون له بعض العيوب.. والقرار الاقتصادى إذا كان صافى العائد بالموجب يتم اتخاذه أولاً ثم نعالج التأثير السلبى للقرار على بعض المجموعات..

وقرار تحرير التجارة الخارجية مفيد للمستهلك.. والعاملون قد يستفيدون.. بمعنى أن تحرير التجارة لو يساعد على خلق فرص عمل.. قد يضار بعض المنشآت غير القادرة على المنافسة.. ويستلزم ذلك علاج البطالة الناتجة عن خروج هذه المنشآت من المجال..

بالنسبة للمنتجين الكثير منهم يستفيدون من قرار تحرير التجارة.. لأن السوق يزداد اتساعاً، وتزيد القدرة على التصدير.. البعض من المنتجين قد يتأثرون بالتعريفة.. سواء بتقليل أو زيادة الحماية..

بالنسبة للنقص المتوقع فى الحصيلة.. فزيادة الواردات تعوض النقص فى الحصيلة.. وتقدير الحكومة أن النقص فى حصيلة الجمارك ٣ مليارات جنيه. كما أن تقديرهم أنه يتم تغطية ذلك خلال ١٨ شهرا.. وتقييم ذلك يتوقف على عناصر كثيرة.. والمسألة تتوقف على التفاصيل ومعرفة كل البنود فى التعريفة الجمركية.. وكل ما نعرفه هو الملامح للتعريفة الجمركية بشكل عام..

وأثر تخفيض المستوى العام للتعريفة الجمركية على الموازنة العامة يتوقف على الانخفاض للتعريفة فى كل بند، الوزن النسبى للانخفاض لكل بند حسب الكمية المستوردة، والمرونة السعرية لو خفضت التعريفة هل ينخفض السعر من عدمه؟.. كما أن المسألة تتوقف على حالة الانتعاش.. والوقت الذى تم فيه اتخاذ قرار تحرير التجارة الخارجية.. وأفضل وقت لذلك هو الوقت الذى يحدث فيه تحرير لسعر الصرف..

● وحول أثر انخفاض التعريفة الجمركية وانعكاس ذلك على الأسعار بحيث يستفيد منها المستهلك.. لا أن تذهب إلى جيوب المنتجين والتجار والمستوردين.. يرى الدكتور أحمد جلال أن القاعدة الأساسية لذلك هى المنافسة.. وفى ظل المنافسة تكون النتيجة لصالح المستهلك والمنافسة هى القاعدة.. وقوانين منع الممارسات الاحتكارية هى الاستثناء.. وبالتالى فإن تحرير التجارة يؤدى إلى صالح المستهلك.. والمصدر الأول للمنافسة أنه يكون هناك عدد كبير من المنتجين فى كل صناعة فهذا يواجه أى منتج يريد أن يمارس هواية الاحتكار.. المصدر الثانى هو الاستيراد.. وهو غير محدود، ولا يتوقف على عدد المشاركين فى السوق.. فمن الممكن أن يكون بالسوق المحلى منتج واحد للسلعة لا يستطيع أن يمارس الاحتكار، إذا كان هناك حرية استيراد.. والتهديد بالاستيراد ذاته يروع الاحتكار، ويمنع المحتكر أن يفرض السعر أو يقلل العرض لرفع السعر.. وحين تكون هناك قيود استيرادية نتيجة أن العملة الأجنبية غير متاحة أو سعرها عال.. أو أن هناك صعوبة فى الحصول على التراخيص.. فهذا يقلل من فرصة الاستيراد..

وأخيراً قد تبقى حالات يمكن فيها ممارسة الاحتكار مثل حالة مايكروسوفت فى أمريكا حيث توصلت إلى إنتاج سلعة يصعب على المنتجين الآخرين منافستها.. وبالتالى تم تقسيم الشركة وهذه حالة استثنائية..

● د.سلطان أبو على

● د. أحمد جلال

● د. حمدى عبدالعظيم

● خالد أبو اسماعيل

● شفيق بغدادى

● د. نادر رياض

سياسات توسعية

● الدكتور حمدى عبدالعظيم أستاذ الاقتصاد ورئيس أكاديمية السادات يقول إن التعريفة الجمركية الجديدة، والتخفيض فى بنودها يأتى فى إطار توجه الحكومة الجديدة بانتهاج سياسة توسعية، وهو عكس الاتجاه السابق، وهو انتهاج سياسات إنكماشية.. فالإدارة الحكومية هذه المرة لا تهتم بالحصيلة وتضحى بجزء منها، وتقديم التيسيرات والحوافز.. للمنتجات الوسيطة والخامات.. فى نفس الوقت تخفض الرسوم الجمركية على السلع الأساسية للمواطنين والمواد الغذائية والأدوية وهذا اتجاه جديد..

وحول الأثر الايجابى للتعريفة الجديدة قال إن قطاع الأعمال سوف يستفيد لأن أرباحه تزيد نتيجة لتبسيط التعريفة الجمركية التى تقضى على المنازعات والتشوهات.. وهذا سيكون له أثر إيجابى على الاستثمار المحلى، وزيادة المعروض من السلع، وزيادة معدلات النمو وخلق فرص عمل جديدة.. وعلاج البطالة.. وهذا يعوض النقص المتوقع فى الحصيلة من الجمارك.. وهذا النقص يأتى من تخفيض الرسوم الجمركية.. وضريبة المبيعات التى تأتى من مجموع قيمة السلع والرسوم الجمركية عليها.. وقدرت وزارة المالية أن العجز المتوقع يمكن تعويضه خلال ١٨ شهرا..

وقال: إن الأثر الايجابى على الأسعار.. أنه إذا لم تنخفض الأسعار، فمع زيادة المعروض من السلع من المتوقع أن تستقر الأسعار على أقل تقدير.. وهذا سيكون له آثار ايجابية على المدى الطويل..

كذلك من المتوقع نشاط التصدير نتيجة انخفاض الرسوم الجمركية على الخامات والسلع الوسيطة.. وإلغاء جدول وراد (ب).. وكل الرسوم التى تفرض على الصادرات.. معنى ذلك أن هناك تيسيرات بالنسبة للتصدير والمكونات الداخلة فى التصدير.. وهذا يعنى أن الأرباح ستكون أعلى.. كما أن زيادة الصادرات تخفض العجز فى ميزان المدفوعات، وتحسن قيمة الجنيه مقابل العملات الأجنبية..

كما يرى أن توقيت التعريفة الجمركية الجديدة مناسب، لأننا بدأنا نجنى ثمار ارتفاع أسعار البترول الخام ومشتقاته والذى بلغ ٥٠ دولارا للبرميل للتعاقدات المستقبلية وهذا يعنى توافر حصيلة من النقد الأجنبى الناتج عن تصدير البترول والذى يمثل نحو ٤٠٪ من صادراتنا.. هناك أيضا تحسن فى السياحة، فضلاً عما تضمنته التعريفة الجديدة من حوافز للسياحة تزيد قدرتها على جذب السائحين وتزيد الدخل السياحى.. كذلك هناك زيادة فى حصيلة إيرادات قناة السويس،

تخفيض الجمارك وإلغاء رسوم الخدمات يزيد القدرة التنافسية للمنتج المصرى

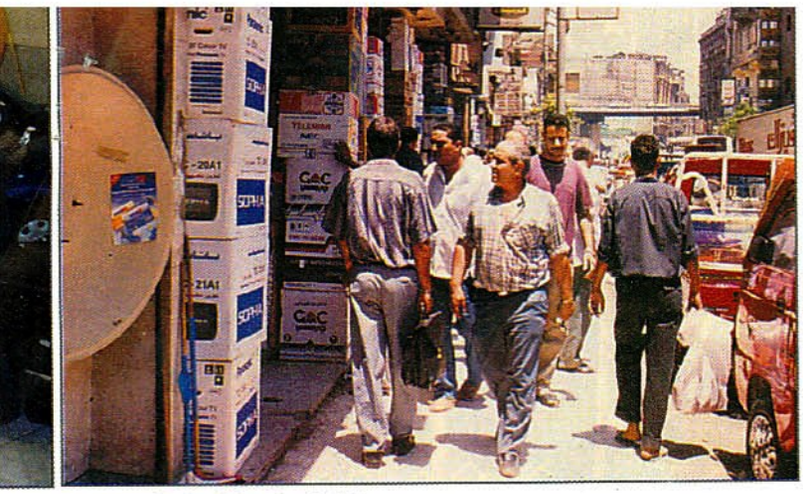

● تخفيض الجمارك ينعش تجارة السيارات

وتحويلات المصريين العاملين فى الخارج.. فهناك زيادة فى العرض من النقد الأجنبى يمكن أن يواجه الطلب المتوقع لزيادة الاستيراد.. وهذه كلها ظروف مواتية.. لكن في الأجل القصير هناك عجز فى الموازنة العامة للدولة.. ولو لم يمول بمدخرات حقيقية.. من المتوقع أن ينتج عنه تضخم يتسبب فى ارتفاع الأسعار فى الوقت الذى تسعى فيه الحكومة إلى تخفيض الأسعار أو استقرارها على أقل تقدير..

● **وحول اتجاه بعض البنوك لرفع أسعار الفائدة على المدخرات بالجنيه فى هذا التوقيت يرى الدكتور حمدى عبدالعظيم** أن هذا يعكس عدم التنسيق بين السياسات.. فالسياسات المالية سياسة توسعية.. فى حين أن السياسة النقدية التى تريد رفع سعر الفائدة انكماشية.. وهذا لا يتفق مع الاتجاه الجديد للسياسات المالية التوسعية..

ومعنى ذلك أن الهدف لن يتحقق.. وهذا يتطلب التنسيق بين السياسات المالية والنقدية لتحفيز الاستثمار..

ويرى سعيد الألفى رئيس اللجنة الاقتصادية بمجلس الشعب آثارا لذلك منها:

● **أولاً :** إن هذه التخفيضات خطوة جريئة وقد طالبنا بها منذ فترة.. حيث أن تخفيض الجمارك من مستلزمات الإنتاج والسلع الوسيطة تعطى المنتج المصرى القدرة على المنافسة العالمية وتجعله على قدم المساواة مع الإنتاج الأجنبى، وبالتالى فإن ذلك يساعد على زيادة الصادرات..

● **ثانيا :** هناك من يقول أن الحصيلة من الجمارك ستنخفض، ولكن أعتقد أنه كلما انخفضت نسبة الجمارك زادت عملية الاستيراد وبالتالى سيزيد دخل الجمارك من الاستيراد وليس العكس..

● **ثالثا :** من حق المواطن المصرى محدود الدخل أن يحصل على السلعة بثمنها المعقول مثلما يحصل عليها المستهلك الأجنبى فى دولته، وبالتالى جاءت التخفيضات على الجمارك على السلع والمعدات أيضا لتلبية رغبات المستهلك المصرى بصفة عامة ومحدودى الدخل بصفة خاص..

ولكن فى نفس الوقت أطالب التجار والمصنعين بمراعاة ما تقوم به الدولة فى الوقت الحالى وأن يراعوا ضمائرهم فى تخفيض الأسعار على المستهلك.. أيضا فإن تخفيض الجمارك على المنتج النهائى أمر مطلوب حتى يستطيع المنتج المصرى أن ينافس، لأن المنافسة ومنع الاحتكار مطلوبان لصالح الشعب كله..

ويطالب مع التخفيضات الجمركية بالتركيز على الصناعات ذات الميزة النسبية سواء الخدمية أو الصناعية أو الزراعية، لأن ذلك سيكون عاملا جاذبا للاستثمارات الخارجية دون أية عوائق أو مشاكل تحمل المستثمر أعباء إضافية ليس له دخل بها ولا يتحملها فى أى دولة أخرى.. إذن لابد أن نكون على قدم المساواة مع الدول الجاذبة للاستثمار فى التعامل مع المستثمرين خاصة بعد أن اضطرت مصانع كثيرة إلى الإغلاق خلال الفترات الماضية بسبب عملية الركود والكساد وقد انعكس ذلك على المستثمرين وعكفوا عن مصر تماما.. نتيجة للمزايدة فى الإجراءات تماما.. نتيجة للمزايدة في الإجراءات والرسوم الجمركية والضرائبية.. لذا نأمل أيضا في رفع ضريبة المبيعات على السلع الرأسمالية وكذلك على المواد الخام حتى تزيد من جذب الاستثمارات وتجعل المنتج المصرى بالفعل على قدم المنافسة الجادة مع المنتج الأجنبى، وهو ما تفعله الدول المحيطة بنا ومنها على سبيل المثال الأردن ولبنان ودبى وتونس، وبعض دول الشرق الأوسط المجاورة والتى تنافسنا فى جذب الاستثمارات..

خطوة على الطريق

● **وتحدث رجال الأعمال والمسئولون عن تنظيمات الاتحادات وقال خالد أبو إسماعيل رئيس الاتحاد العام للغرف التجارية : بأن هذا القرار من شأنه تحريك السوق المصرى والقضاء على حالة الكساد والركود التى تعانى منها البلاد منذ عام ١٩٧٧.. فقد حان الوقت لكى تحدث عملية انطلاقة ورواج فهى بداية على الطريق الصحيح..**

وإن كان فى رأيى أن هذا القرار يمثل ١٠ فى المائة مما هو مطلوب، لأننا نحتاج مجموعة قرارات أخرى من الاصلاحات الجمركية والاصلاح الضريبى، لذا فإن هذه الخطوة سيتبعها إجراءات أخرى فى شهر يوليو القادم فى الإدارة الجمركية من شأنها إحداث إصلاحات اقتصادية تؤدى إلى تنمية متكاملة، عن طريق زيادة الصادرات التى نأمل أن تصل إلى ٣٤ مليار دولار، وأن تصل نسبة السياحة في بلدنا إلى ٢٠ مليون سائح على الأقل مثلما نرى فى دبى والتى تقدر بـ ١٨٠ مليون سائح، وتختفى مشكلة البطالة من بلدنا، وهذه العملية ليست صعبة خاصة أن مصر تتمتع بالمقومات التى تؤهلها لذلك من البيئة والمناخ والمياه والثروات الطبيعية والأراضى الزراعية الصالحة.. لذا نريد أن تتحول هذه المقومات إلى ثروة وليس عبئا..

ويطالب خالد أبو إسماعيل بمزيد من الاصلاحات الجمركية، وكذلك إصلاح فى الهياكل الضريبية سواء على ضريبة الدخل أو المبيعات والضرائب غير المنظورة والتى تؤدى إلى إحباط المواطنين، وكذلك الضرائب العقارية.. فالمفروض أن يتم ذلك على مستوى الشعب ككل وليس على مستوى التجار فقط، ولا شك أن كل هذه الإجراءات

٦ إجراءات لإصلاح القطاع المصرفى

استكمالا للقرارات الإصلاحية التى تستهدف التخفيف عن المواطنين.. عقد الرئيس حسنى مبارك اجتماعا لبحث الخطة التى وضعتها الحكومة بالتعاون مع البنك المركزى لتحقيق الإصلاح الهيكلى والمالى الكامل للقطاع المصرفى.. ومن أهم هذه القرارات أنها اعتمدت استراتيجية جديدة لتحقيق هذا الهدف تقوم على ٦ محاور رئيسية:

● دمج البنوك الضعيفة فى كيانات كبيرة
● التعامل مع القروض غير المنتظمة
● إعادة هيكلة البنوك العامة ماليا وإداريا.
● إجراء بعض الاندماجات لخلق كيانات مصرفية قوية.
● تقوية قطاع الرقابة والإشراف على البنوك.

والإصلاح المطلوب سيتم تحت إشراف قطاع رقابى كفء قادر على دعم النمو الاقتصادى وتحقيق المنافسة الإقليمية.. ويحقق الاندماجات فى القطاع المصرفى يقوم على تخفيض عدد البنوك وخلق كيانات كبيرة ومتخصصة تتوافر لها الإدارة والكفاءة ويتم التنفيذ من خلال البنك المركزى الذى سيضع الخطوط العريضة لذلك.

كما أن خطة إعادة هيكلة البنوك تستهدف تفادى إهدار الموارد المالية وخلق كيانات مصرفية قوية يمكن خصخصة أحدها أو أكثر فى المستقبل.

وهذه الإصلاحات التى تستهدف تطوير القطاع المصرفى، باعتباره عصب النشاط الاقتصادى، وتقوم على كفاءة امكانية تحقيق نهضة اقتصادية.. فى إطار السياسة الإصلاحية الجديدة التى تنتهجها الحكومة للخروج من حالة الركود، وإعطاء دفعة قوية للنشاط الاقتصادى.. وتحقيق التنسيق بين السياسات المالية والنقدية لتحقيق الأهداف المطلوبة.

للتخفيضات الجمركية أثر مباشر على الصناعة والتصدير

أكد المهندس رشيد محمد رشيد وزير التجارة الخارجية والصناعة ان هذه التخفيضات تعتبر خطوة أولى ومهمة جدا، لأن الجمارك وأسلوب التعامل مع الجمارك كان يمس كل القطاعات.. وفى مقدمة ذلك المستهلك المصرى.. ونحن نصيغ هذه التعريفة الجديدة كان أمامنا الاهتمام أولا بالمستهلك المصرى، فالتعديل فى التعريفة الجمركية سيكون له أثر ملموس وإيجابى على المستهلك المصرى..

الأثر الثانى، وهو أن التعديلات الجمركية سيكون لها أثر إيجابى كبير على الصناعة المصرية وأسلوب التعامل، ومدة الإفراج عن الرسائل الواردة.. والتبسيط الموجود فى هذه التعريفة سوف يؤدى إلى فرق ضخم فى تعامل الصناعة والمستوردين مع الجمارك المصرية.. لأن غالبية المشاكل ناتجة من التعقيدات والروتين.. وقد تخلصنا منها.. ولدينا رؤية مختلفة تماما.. وهذا سيكون له أثر على الصناعة ومناخ الاستثمار، ومشاكل المستثمرين كانت فى التعامل مع الجمارك فى مصر..

الأثر الثالث وهو التصدير، والتخفيضات سيكون له أثر إيجابى على التصدير وسهولة دخول الصناعة، وتخفيض التكلفة سيكون له أثر كبير على التصدير فى مصر.. والتصدير سيشعر بأثر سريع وقوى فى مجال التعامل، وانخفاض التكلفة فى الصادرات المصرية.. خاصة أن الواقع المؤلم أن ٤٪ فقط من إنتاجنا الصناعى يوجه للتصدير.. حاولنا أن نجعل التوازن يشجع الصناعة المحلية بدلا من أن تتوجه للخارج.. وتطور نفسها فى الداخل.. والخطوة الأولى فى عملية الإصلاح الاقتصادى من خلال تعديل التعريفة الجمركية، سيكون لها أثر إيجابى على الصناعة والتصدير.

● م.رشيد محمد رشيد

سلع المعمرة ويعيد الرواج للأسواق

ستزيد من موارد الدولة وسوف تتعدى الـ٣,٥ مليار جنيه من حصيلة الجمارك..

لأن من شأن كل هذه الإجراءات هى تحريك الأسواق وتحريك كم الودائع الكبير التى أصبحت مكبلة بها البنوك ولم تستعمل.. فهى خسارة على الاقتصاد القومى إذا لم تستغل.. فقد آن الأوان لاستعمال هذه الودائع فى الاستثمارات وفتح مصانع جديدة وتجويد السلع للمنافسة أمام المنتجات الأجنبية وزيادة عمليات التصدير، خاصة أن المنافسة أصبحت شرسة فى الداخل والخارج..

ويتوقع خالد أبو إسماعيل أن قرار تخفيض التعريفة الجمركية سيعود لصالح المستهلك المصرى.. وأن منتجى ومستوردى مصر سوف يضطرون إلي تخفيض الأسعار بنسبة أكثر من ٢٥ فى المائة خوفا من المنافسة.. وهذا ما نقصده بالضبط من هذا القرار لأن المستهلك المصرى هو الهدف الأول أمام الحكومة.. لذا أؤكد أن الأسعار سيحدث بها طفرة انخفاضات خلال وقت قصير..

إزالة التعقيدات

● ويرى شفيق بغدادى وكيل اتحاد الصناعات أن التعديلات الجديدة في التعريفة الجمركية هو تصحيح للآثار السلبية التى خلفها قرار تحرير سعر الصرف، فهذا القرار من شأنه أن يؤدى إلى انخفاض تكلفة الإنتاج ويساعد فى عملية الصناعة والتصدير.. وانخفاض أسعار السلع نتيجة لانخفاض التعريفة الجمركية..

نقطة هامة أخرى فإن العملية لم تقتصر فقط على انخفاض فى التعريفة الجمركية إنما تبعها قرار هام آخر وهو تقليل الفئات الجمركية من ٢٧ فئة إلى ٦ فئات جمركية فقط، وهذا نوع من التسهيل على المستثمر وإزالة التعقيدات التى كان يواجهها.. ونأمل أن تنخفض هذه الفئات إلى ٣ فقط، خاصة أن التعريفة الجمركية فى معظم دول العالم مكونة سواء من ٦ فئات أو ٣ فئات أو فئة واحدة، وذلك تقليلا من التعقيدات الإدارية والبيروقراطية التى تتم فى الجمارك.. وإن كان مطلوبا أيضا تقليل السلطة التقديرية لتحسين مناخ الاستثمار فى بلادنا..

التعديل الثانى المهم وهو الخاص بإلغاء الرسوم والخدمات والمقدرة من ١ إلى ٤ فى المائة، وهذا من شأنه يساعد فى تحريك السوق. وينعكس بشكل مباشر على الصناعة من حيث تقليل تكلفة الإنتاج..

● سعيد الألفى

● د. محمود سليمان

ويؤكد بأنها خطوة أولى مهمة وجريئة ولكن مطلوب استكمال خطوات إصلاحية أخرى، خاصة أن ما يهم المستثمرين هو تسهيل وتبسيط الإجراءات، فمن المعروف أن أى مستثمر سواء مصرى أو عربى أو أجنبى يهمه أن يكون هناك توازن فى السياسات الثلاث.. السياسة النقدية وهو ما بدأنا بها بالفعل بتحرير سعر الصرف، ثم السياسة الجمركية والضريبية، وهو ما يتم علاجه بالقوانين الجديدة حيث صدر قانون تخفيض التعريفة الجمركية، وسيصدر خلال أيام قانون الضرائب على الدخل.. إذن حدث تطور فى السياسات الثلاث، ولكن مطلوب المزيد من الإصلاحات الجمركية لتحسين مناخ الاستثمار لتساعد في عملية الإصلاح الاقتصادى..

إزالة التشوهات

● **ويؤكد الدكتور نادر رياض مستشار لجنة الصناعة والطاقة بمجلس الشعب وعضو مجلس إدارة غرفة الصناعات الهندسية باتحاد الصناعة** أن إزالة التشوهات التعريفية الجمركية التى أقرتها الحكومة الجديدة سيصلح أكثر من أوجه القصور مما سيخدم الصناعة وفرص التجميع والشارع التجارى.. ولا شك فإنه لا يمكننا أن ننكر أن هذه الخطوة لها تكلفة تتحملها الحكومة تقدر بنحو ٣ مليارات جنيه، الأمر الذى يشكل مبادرة شجاعة..

ويتساءل البعض عن امكانية إدارة جانب من القطاع الصناعى بفعل إزالة جانب من المزايا الجمركية السابق منحها له، وهذا بلا شك يجانبه الصواب، ولكنه يجب أن يكون الضمان أن هذه المزايا كانت مقدرة لفترة من الوقت، ولم يكن متوقع لها أن تستمر إلى الأبد، ومن جانب آخر فإن على القطاع الصناعى تحديا مستمرا يجب أن يواجهه، وهو أن يقدم باستمرار منتجات جديدة قادرة على المنافسة، وأن يستخدم تكنولوجيات حديثة وأن يمول عمليات البحوث والتطوير..

أما بالنسبة لتأثير هذه القرارات الجديدة على تخفيض الأسعار فإن هذه القرارات فيرى أن لها علاقة مباشرة بتخفيض التكلفة، فمن المنطقى هو تخفيض الأسعار على المنتج النهائى من ٢ إلى ٣ فى المائة فى المتوسط، إلا أن العامل الرئيسى في خفض التكلفة كان وسيظل دائما بسبب المنافسة.. فالمنافسة هى صانعة التقدم الصناعى وصانعة خفض التكلفة..

وهناك أصوات كانت تعلو متسائلة بأنه عندما ارتفعت قيمة الدولار ارتفعت الأسعار، وعندما انخفضت قيمته لم تنخفض الأسعار، ولكن ربما كان السبب فى ذلك يرجع إلى عدم اطمئنان القطاع الصناعى والتجارى إلى استقرار أسعار الصرف..

أما وقد استقر سعر الصرف بصورة تزيد من الثقة فى الاقتصاد المصرى، وتؤكد استقرار هذا التوازن، فإن الأسعار ستتجه تدريجيا إلى الانخفاض في صورة تدور حول ٣ فى المائة، حيذا وأن التخفيضات الجمركية الأخيرة على السيارات لن تمس السيارات الكبيرة حرصا على عدم إحداث حركة إقبال مفاجيء على تمويل استيرادها، مما يضع عبئا إضافيا على سوق الصرف بالعملة الأجنبية يعمل على زيادة أسعار الدولار..

● لا شك أن إحدى النقاط الفنية كانت تكمن فى التشوهات فى التعريفة الجمركية - **كما يقول الدكتور محمود سليمان رئيس جمعية مستثمرى العاشر من رمضان** - مؤكدا على أحد المطالب الرئيسية ومنذ فترة لتشجيع الاستثمار كان هو الإصلاح الجمركى وتخفيف الأعباء الضريبية على الصناعة.. وأعتقد أن الحكومة تسير فى هذا التوجه، لدفع الصناعة الوطنية ولانخفاض أو لثبات بعض السلع لمحدودى الدخل..

خاصة وأن انخفاض الجمارك سيكون له مردود جيد على النشاط الاقتصادى ككل من حيث انخفاض أسعار مستلزمات الإنتاج والمواد الخام من شأنها ستؤدى إلى انخفاض سعر التكلفة وبالتالى زيادة المنافسة فى التصدير مع الأسواق الخارجية. كما أن إلغاء رسوم الخدمات والتى تقدر من ١ إلى ٤ فى المائة ستؤدى أيضا إلى زيادة القدرة التنافسية للمنتج المصرى، وبالتالى أيضا زيادة من الاستثمارات، ودعم الإنتاج القومى وخلق فرص عمل.. وزيادة القوة الشرائية وهذا بلا شك - تعويض غير مباشر عن حصيلة الجمارك. والذى سيسترد بطريقة أخرى ليست عن طريق الجمارك، وإنما عن طريق زيادة الإنتاج القومى ومعدلات التنمية وقيمة الواردات ومستلزمات الإنتاج.. وستكون انعكاسات ذلك القرار سريعة..

تحرير النشاط الاقتصادى من القيود والبيروقراطية

● **أكد الدكتور محمود محيى الدين وزير الاستثمار أنه عندما استعرضنا مشاكل المستثمرين، وكانت العقبة الأولى مشاكل تتعلق بالجمارك.. وشكاوى من هيكل التعريفة الجمركية ونسب الرسوم الجمركية خاصة السلع الوسيطة ومستلزمات الإنتاج** وهو ما تم تخفيضه.. كانت هناك مشاكل إدارية لا تنتهى مع المصلحة وتعقيدات مستمرة وتظلمات لا يتم حسمها.. أيضا كان هناك اعتماد على تقدير جزافى فى الأسعار.. اختلاف فى التقديرات وعدم توحدها.. طول فترة الإفراج عن الرسائل..

وقرار السيد رئيس الجمهورية الخاص بالتعريفة الجمركية الجديدة، والتخفيض على مستلزمات الإنتاج، سوف يحدث نقلة نوعية، ليس فقط فى مناخ الاستثمار، ولكن فى النشاط الاقتصادى.

وأتصور أننا بدأنا بداية موفقة وهذا يؤكد أن هناك من الاجراءات الاصلاحية لتحرير الاقتصاد من القيود والبيروقراطية آت فى الطريق.. والأثر على قطاع الأعمال إيجابى.. وتأتى هذه القرارات استجابة لتطلعات القطاعات الإنتاجية فى مصر.. وتقدير التكاليف للاصلاحات والإعلان عنها بهذا الوضع.. وهذا بداية إيجابية وتوحى بقدر أكبر من التطور في نشاط الاقتصادى والاصلاحات في السياسات النقدية والسياسات التى تؤثر على مناخ الاستثمار.

● د. محمود محيى الدين